بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة يوم الأمم المتحدة

المنامة في 25 أكتوبر 2011

يحتفل العالم في يوم 24 أكتوبر من كل عام بذكرى تأسيس منظمة الأمم المتحدة وقيامها بمهامها المنوطة بها، حيث يوافق تاريخ تأسيسها 24 أكتوبر 1945م، وتعد هذه المنظمة انطلاقة هامة للعمل المؤسسي المنظم على المستوى الدولي وذلك بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام 1945م، ومسعى حقيقي نحو التعاون والتقارب بين كافة دول العالم، والتحرك نحو حل كافة أشكال الخلافات والصراعات في إطار المنظومة الدولية التي تحترم القوانين والأعراف الدولية وتؤسس لمجتمع دولي أكثر عدالة واستقرار، وذلك على اعتبار أن التعاون المشترك والعمل المنظم والسعي نحو تحقيق العدالة الدولية يمكن أن يتغلب على الصراعات والخلافات البينية ويحول دون الوصول إلى حرب عالمية ثالثة، كما يحقق أهداف الألفية التي صاغتها الأمم المتحدة.

وقد صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن اعتبار يوم 24 أكتوبر مناسبة عالمية للاحتفال بالأمم المتحدة في عام 1971م، ويوصي القرار بان تحتفل الدول الأعضاء بهذه المناسبة بمناسبة عامة.

وفي السياق ذاته فإن الأمم المتحدة تعمل على تحقيق ثمانية أهداف منذ بداية الألفية وحتى عام 2015م، وتتلخص أهداف هذه الألفية في القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتحقيق التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتخفيض معدل وفيات الأطفال، وتحسين الصحة النفسية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، وكفالة الاستدامة البينية، إضافة إلى التطلع إلى إقامة شراكة عالمية، وكافة هذه الأهداف تصب في صالح تعزيز وحماية وتنمية حقوق الإنسان على المستوى الدولي، دون إغفال لأهمية تقوية الروابط البينية بين الشعوب.

ومن جانبها فإن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إذ تهنيء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأمانة العامة وكافة العاملين في الأمم المتحدة بهذه المناسبة تؤكد على دورها الكبير الذي تبذله والهيئات والمؤسسات والمنظمات التابعة لها في مجال التقدم والرقي بالمجتمع الدولي ككل ومنع

نشوب خلافات حادة قد تؤدي إلى توترات دولية وصراعات قد يتولد عنها حروب عالمية ودمار هائل في العالم في ظل التقدم الخطير في مجال امتلاك أسلحة الدمار الشامل بشكل مضطرد.

كما تعبر المؤسسة عن خالص تهانيتها وامتنانها لما تبذله الهيئات التابعة للأمم المتحدة والمعنية بحقوق الإنسان في مجال النشر والتوعية والتثقيف وحماية حقوق الإنسان على المستوى الدولي ووقف كافة أشكال الانتهاكات التي قد تقع على حقوق الإنسان في دول العالم، وتحيي المؤسسة كافة الجهود المبذولة في هذا السياق.

ومن جهتها فإن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تعمل عن كثب وباطلاع على كافة القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها والمعنية بحقوق الإنسان من أجل التأكد من التزام الحكومة والمجتمع المدني في مملكة البحرين بالاتفاقيات والمعاهدات التي وقعت الدولة عليها في هذا السياق، إضافة إلى دورها في المجتمع البحريني عبر تفعيل اختصاصاتها الصادرة في الأمر الملكي رقم (46 لسنة 2009) والذي يخول للمؤسسة الاختصاص في "تعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان وترسيخ قيمها ونشر الوعي بها والإسهام في ضمان ممارستها"، كما وتتطلع المؤسسة إلى القيام باختصاصاتها في المجتمع البحريني في إطار الشراكة مع الهيئات التابعة للأمم المتحدة والمعنية بحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس التي نصت على اختصاصات المؤسسات الوطنية، مؤكدة على الدعم اللامحدود الذي تحظى به من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى للقيام باختصاصاتها على أكمل وجه.